

تقرير يكشف التفاصيل.. هل يستطيع الجيش البريطاني خوض غمار حرب كبرى؟



الخليج - وكالات»

في خضم الحروب والصراعات المشتعلة في أكثر من بقعة في العالم تسعى كل دولة لتحديد التهديدات التي تواجهها أو تقترب من أسوارها على الفور، وعلى مر العصور تتبنى عاصمة المملكة المتحدة هذه الإجراءات المتمثلة في وأد المخاطر قبل تطورها، ولكن مؤخراً دفع تراجع عملية التسليح والتدريب والتجهيزات العسكرية، لجنة الدفاع البريطانية إلى تحذير لندن رسمياً من خوض أي حروب كبرى.

وكشف تقرير صادر عن لجنة الدفاع المختارة عن نقص حاد في القوات والتجهيزات جعل الجيش البريطاني «الأضعف» في المملكة المتحدة نتيجة لـ«أوجه القصور الكبيرة في القدرة»، والتي تشمل نقصاً في المركبات والدبابات وحتى الذخيرة، بحسب تفاصيل التقرير.

• حرب عالية الكثافة

وفي خطوة نادرة، حث النواب العسكريون والوزراء على زيادة الشفافية حول هذه النقائص لتسريع معالجتها. ويسلط التقرير الذي نقلته صحيفة ديلي ميل البريطانية، الضوء على قضايا الاستعداد للحرب، بما في ذلك الاستثمار المستمر الضروري لخوض «حرب عالية الكثافة»، على الرغم من إنفاق مبالغ ضخمة على الدفاع الوطني. يأتي هذا التحذير بعد أيام من تصريح قائد الجيش بأن القوات البريطانية قد تحتاج إلى استدعاء العامة للمشاركة في القتال في حالة حدوث حرب، نظراً لصغر حجم القوات النظامية. وفي ختام التقرير، قالت اللجنة إن الجيش يواجه تحديات كبيرة في مواجهة الأزمات والحروب الكبيرة، مشيرة إلى نقص في القدرات والتدريب نتيجة للضغط المستمر وتقلبات التوظيف.

• إنفاق بلا مردود

ولطالما ترد بريطانيا على الحديث حول تدهور قدراتها العسكرية بالقول إن لديها أكبر ميزانية إنفاق عسكري بين دول أوروبا الأعضاء في حلف الناتو. وهذا صحيح، على الأقل حتى الآن، إذ تبلغ الميزانية الدفاعية السنوية لبريطانيا 46 مليار جنيه إسترليني (57 مليار دولار)، لكن المشكلة ليست في الأموال، إنما في ما تفعله وزارة الدفاع بتلك الأموال، ولا ينعكس في صورة أي تحسّن يذكر في القدرات الدفاعية البريطانية. بحسب الإندبننت البريطانية. ومن الطائرات المقاتلة إلى أجهزة الاتصال وحتى كشافات الإضاءة، تعتمد وزارة الدفاع على الطريقة التقليدية في توريد ما تحتاج إليه. وغالباً ما يكون عالي الكلفة بشكل مبالغ فيه من قبل المصنعين الموردين للوزارة، ويأخذ وقتاً أطول من اللازم لإنتاجه والتدريب عليه. وذلك في الوقت الذي تتوافر فيه بدائل أقل كلفة وأسرع جاهزية، ربما لا تكون محل فخر القادة العسكريين الذين «يعتمدون عقود التوريد، لكنها تمثل ما يسمى «مردود إنفاق»».

• مشكلة مستمرة منذ عقود

ولا تعتبر مشكلة تراجع القدرات العسكرية البريطانية وليدة اليوم، إنما تعود إلى عقود طويلة مضت، لكنها أصبحت أكثر وضوحاً في السنوات العشر الأخيرة، فمنذ ما بعد الحرب الباردة، توفر الحكومات المتعاقبة، سواء أكانت من المحافظين أم العمال من ميزانية الدفاع، للإنفاق على بنود الميزانية الأخرى وسداد الدين العام، ذلك على اعتبار أن بريطانيا في «حالة سلم»، كما أنها تلجأ إلى خفض عدد القوات بشكل عام. ويبلغ حجم الجيش البريطاني بكل أسلحته وقطاعاته حالياً 76 ألفاً، وهو نصف حجمه تقريباً الذي كان عليه في عام 1990، كما أنه يعد أصغر عدداً تاريخياً في بريطانيا منذ حروب نابليون، وطبقاً للخطط الحالية، سينكمش الجيش البريطاني ربما إلى 73 ألفاً فقط.

• أزمة في الشرق الأوسط

الكشف عن التقرير تزامن مع تنفيذ الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات على 36 هدفاً في اليمن، السبت، في اليوم الثاني من العمليات الأمريكية ضد فصائل مسلحة في العراق وسوريا في أعقاب هجوم على قوات أمريكية في مطلع الأسبوع الماضي أسفر عن مقتل ثلاثة جنود. وأعلنت القوات الجوية الملكية البريطانية، أنها شاركت في ثالث موجة من الضربات المتناسبة والمستهدفة على أهداف عسكرية تابعة للحوثيين في اليمن، وقالت إن هذه الهجمات ليست تصعيداً. وقال وزير الدفاع البريطاني غرانت شابس: «هذا ليس تصعيداً». وأضاف: «لقد نجحنا بالفعل في استهداف منصات الإطلاق ومواقع التخزين المشاركة في هجمات الحوثيين، وأنا واثق

«بأن ضرباتنا الأخيرة أدت إلى مزيد من التقويض لقدرات الحوثيين».

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج. © 2024"